



PROVISIONAL

A/40/PV.132
13 May 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين بعد المائة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الساعة ١٥٠٠

(اسبانيا)

السيد دي بینییس

الرئيس :

- الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة [١٥٠] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٣٥البند ١٥٠ من جدول الاعمال (تابع)الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

(ا) تقرير الأمين العام (A/40/1102) و Corr.1 Add.1 و Add.1 الس ٣ و ١ و

و Add.2 و Add.2/Corr.1

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/40/1106)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1111)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أجد لزاماً علىَّ أن أعتذر للممثلين عن التأخير الكبير في افتتاح هذه الجلسة . وأثق أنَّ الأعضاء يدركون أنَّه لم يكن هناك مفر من هذا التأخير نظراً لظروف المفاوضات الطويلة والصعبة .

ومما يذكر أنَّ الجمعية العامة اختتمت المناقشة بشأن البند ١٥٠ من جدول الاعمال في جلستها العامة الـ ١٣٠ التي عقدت بعد ظهر يوم الخميس ١ أيار/مايو .

وأود في هذه المرحلة من أعمالنا أن أقدم عرضاً لاطباعاتي بما تمَّ تمخض عنه بحثنا لهذا البند حتى الان .

منذ جلستنا الأخيرة عكفنا على إجراء مشاورات مكثفة . وفي تلك المشاورات ، أبديت طائفة واسعة من الآراء صورت ، بوجه عام ، المواقف التي طرحت هنا أثناء المناقشة العامة بشأن هذا البند .

وعلى الرغم من الجهد الذي بذلت من أجل التوفيق بين الاختلافات ، لا يزال يوجد قدر من الاختلاف بين الآراء بشأن استصواب تدبير أو آخر من تدابير الوفورات المقترنة في تقرير الأمين العام . ولا يبعث هذا على الدهشة نظراً لأنَّ هناك وفسوداً ومجموعات وفود عديدة لديها وجهات نظر خاصة بها عن الأنشطة التي تستأهل أعلى درجات الأولوية وبالتالي لا ينبغي أن تخضع للتتعديل . ومع هذا يشجعني أنَّ أجد اعترافاً واسع النطاق بخطورة الازمة المالية التي تواجه المنظمة .

وعلى الرغم مما أعرب عنه من شواغل وتحفظات ، أُعترف عموماً بأن المقترنات التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة لا مفر منها - وإن كانت تدعو إلى الأسف - لابقاء المنظمة في حالة تتبع لها الوفاء بالتزاماتها المالية .
وأنتي واثق من أن جميع الأعضاء يوافقون على أنه من الأهمية بمكان أن يكون من شأن أي قرار يتخذ تعزيز المنظمة في مجموعها .

وأرى أن من المهم بوجه خاص أن تمثل هذه القرارات توافق آراء . وينبغي أن تومن بأن الأعضاء يمكنهم أن يعملا سوية الآن بشأن مسألة تهديد قدرة المنظمة على الاستمرار ، لا سيما وأن عليهم أن يعملا مستقبلا على حل الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية .

وفي أعقاب مشاورات مستفيضة مع جميع المجموعات ومع الأمين العام ، أعتقد أنه يمكن التوصل إلى توافق الآراء على الأسس التالية :

أولا ، ان اقتراح الأمين العام بتقليل مدة انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بثلاثة أسابيع يعتمد بخلاف على الطريقة التي تنظم بها تلك الدورة أعمالها وعلى التقدم الذي تحرزه فيها . فالجمعية سيدة اجراءاتها . ومن المؤكد أنها في فصل الخريف ، اثناء الدورة الحادية والأربعين ، ستدرس الاجراء الذي ستتخذه بشأن اقتراح الأمين العام في ضوء الحالة المالية السائدة حينئذ . وقد لاحظت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ بالفعل قرارا بتخفيف مدة انعقاد دورته الحالية . انتي اقدر هذا القرار ، وأثق بأن ذلك المجلس ومجلس الوصاية سيتخذان القرارات الأكثر ملائمة في تنظيم أعمالهما هذا العام .

ثانيا ، فيما يتصل بالدوره الاستثنائية المكرسة لشامبيبيا ، لا أعتقد أننا سنواجه مشكلة في عقدها بطريقة يمكن أن تتحقق وفورات كبيرة . وبعد اجراء مشاورات اقترح انه اذا عُلّقت الدورة الحادية والأربعون بعد افتتاحها في ١٦ أيلول/سبتمبر حتى يوم الاثنين التالي ، وعقدت الدورة الاستثنائية في تلك الفترة ، بما في ذلك يوم السبت ، يمكن عندئذ استئناف الدورة العادية بعد ذلك مباشرة . وباتباع هذا الاجراء سيتطلب تكاليف سفر اضافية للدوره الاستثنائية تلك .

ثالثا ، ذكر الأمين العام انه سيستعرض البنود الأخرى من تقريره في ضوء تطور الحالة المالية وسيرفع تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . ومن المفهوم انه لن يلغى أي مشروع او برنامج صدرت بشأنه ولاية تشريعية وتتوفر له موارد مالية وافية . وبعد التشاور مع الأمين العام بشأن هذه المسألة أود

أن أضيف أنه قد وطد عزمه على أن يطلب استئناف الدورة الأربعين للجمعية العامة إذا لزم الأمر ومتى ما لزم الأمر ، وأنه سيبقي جميع الأعضاء على اطلاع منتظم بجميع التطورات ذات الصلة .

وأود أن أؤكد على أن الاقتراحات التي قدمها الأمين العام ليست سوى تدابير مؤقتة تتصل تحديداً بعام ١٩٨٦ ولا تتجاوزه .

وعند هذه النقطة أود أن أؤكد من جديد أنه وفقاً للميثاق يترتب على جميع الأعضاء التزام تعاقدى بتسديد انصبتهم المقررة حسب الأصول . ولهذا أتح جميع الأعضاء على تسديد انصبتهم في الموعد المقرر . كما أناشدتهم أن يقدموا تبرعات سخية إلى الحساب الخاص بغية مساعدة المنظمة في التغلب على الصعوبات المالية الراهنة .

وفي ظل هذه الظروف ، وبما أنه لم يقدم قرار لجسم البند بعد المناقشة ، اقترح أن يتصرف الأمين العام وفقاً للمقترحات التي قدمها في تقريره (A/40/1102) و (Add.1 و 2 و 3 و Add.1/Corr.1 و Add.2 و Add.2/Corr.1 و Add.3 و Corr.1) ، مراعياً التعليقات التي أدللت بها للتو ، وآخذاً في نظر الاعتبار تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1111) . وأحس بوجود اعتراف واسع النطاق بأن الأمين العام ، بصفته المسؤول الإداري الأول ، يتحمل مسؤولية تسيير أعمال المنظمة بحكمة ، مع المراعاة الواجبة لرغبات الجمعية العامة والموارد المتوفرة لتنفيذها على حد سواء .

وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن يعمل الأمين العام على النحو الذي بيته توا .

تقرير ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أشكر جميع الممثلين على تفهمهم وتعاونهم .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٤٠